

" نموذج هيكلي مقترح لتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة – دراسة تطبيقية "

“A proposed Structural Model to Analyze the Interaction between Factors affecting the Fair Value Measurement Audit Process - An Applied Study”

بحث مستخلص من رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة بعنوان:

" منهج نمذجة هيكلي مقترح لتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة – دراسة تجريبية "

“A proposed Structural Modeling Approach to Analyze the Interaction between Factors of the Fair Value Measurement Audit Process - An empirical Study”

إعداد

محمد السيد جمال الطنطاوي

E-mail: prof.mohammed1986@gmail.com

إشراف

الأستاذ الدكتور / بدر نبيه أرسانيوس

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة بني سويف

الأستاذ الدكتور / أمين السيد أحمد لطفي

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة – جامعة بني سويف

ملخص البحث

الغرض: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على مراجعة قياس القيمة العادلة، في ضوء الأدبيات السابقة والتشريعات والمعايير المهنية، وتطوير نموذج هيكلي واضح للعلاقات بين العوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة.

التصميم/المنهجية/النهج: تم توزيع قائمة استقصاء (عدد 160 قائمة استقصاء) على عينة الدراسة لتحديد ترتيب العوامل، كما تم اختبار عينة الدراسة عن وجود علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين النموذج الهيكلي المقترح، وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة.

النتائج: توضح النتائج عدم ارتباط المنهج التقليدي للمراجعة بتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة، كما تشير النتائج إلى ارتباط النموذج المقترح بتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة.

حدود البحث: يقتصر تطوير النموذج الهيكلي المقترح علي تناول بعض العوامل الرئيسية المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة والمحددة تجريبياً. حيث أمكن التوصل لوضع قائمة مختصرة للعوامل الرئيسية من الأدبيات السابقة ومعايير المراجعة، وبالتالي لا يمكن استبعاد إدراج التصورات والتحيزات الشخصية في القائمة المختصرة.

التأثيرات العملية: تعمل هذه الدراسة على التوسع في الأدبيات الموجودة حول عملية مراجعة القيمة العادلة، وتوضح الأهمية الهرمية لبعض العوامل المحددة تجريبياً، وبالتالي مساعدة المراجعين في العثور على الحالات الشاذة في عملية مراجعة القيمة العادلة الخاصة بهم واتخاذ الإجراءات التصحيحية ضدها.

الأصالة/القيمة: هذه الدراسة من بين الأدبيات القليلة التي تدرس العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة. وفي ضوء ذلك فإن هذه الدراسة تضيف قيمة كبيرة من الناحية النظرية إلى علم المحاسبة والمراجعة كما تساهم من الناحية التطبيقية في تحسين وتطوير الممارسة العملية.

الكلمات الرئيسية: القيمة العادلة، مراقبي الحسابات، العوامل المؤثرة، عملية مراجعة قياس القيمة العادلة.

Abstract

Purpose: This study aims to identify the factors affecting fair value measurements (FVM) audit process, in light of previous literature, and professional standards, and develop a clear structural model of the relationships between the factors affecting the FVM audit process.

Design/Methodology/Approach: A questionnaire survey (160 survey questionnaires) was distributed to auditors to identify the factors. The study sample was also tested for the presence of a statistically significant correlation between the proposed structural model and an analysis of the interaction between the factors affecting the FVM audit process.

Findings: The results show that the traditional approach to fair value measurements (FVM) audit process is not related to analyzing the interaction between the factors. The results also indicate that the proposed model is related to analyzing the interaction between the factors affecting fair value measurements (FVM) audit process.

Research Limitations: This model is developed by using some empirically identified key factors. This set factors is unlikely to be the universal set. As it was possible to shortlist the key factors from previous literature and audit standards. Thus, the carrying of personal perceptions and biases into the short listing cannot be ruled out.

Practical Implications: This study extends the existing literature of the FVM audit process and elaborates the hierarchical relevance of certain empirically identified factors in the FVM audit process, thereby assisting auditors in finding anomalies in their FVM audit process and taking corrective actions against them.

Originality/Value: This study is among the few literatures that examine the factors influencing the FVM audit process. In light of this, the study adds great value from a theoretical standpoint for accounting and auditing, and also contributes from a practical standpoint to improve and develop practical practice.

Keywords: fair value measurement; auditors; fair value measurement auditing process.

المقدمة:

منطقياً ودون أي جدال، وجدت محاسبة القيمة العادلة Fair value Accounting (FVA) لتبقي وتستمر، فمع الإستيلاء التدريجي علي المكانة الثابتة لمبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة، فإن محاسبة القيمة العادلة (FVA) قد رسخت نفسها الآن لكي تصبح الفلسفة الرئيسية التي يقوم عليها إعداد وعرض القوائم المالية (Glover, Taylor, and Wu 2017; Christensen, Glover, and Wood 2012) وباعتباره المنظمة الأكثر وعياً واحترافية ، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB كان رائداً في اصدار المعايير SFAS 133, 141, 142 والتي يجب قراءتها مع المعيار SFAS 157 ومن ثم الدخول في حقبة محاسبة القيمة العادلة (FVA). الأمر الذي دفع الباحثين للتطرق الي العوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة وتصنيفاتها المتنوعة ، وذلك لتحليل تلك العوامل وتبسيط الضوء عليها في محاولة جادة لدعم دور المراجع وتطوير عملية مراجعة قياس القيمة العادلة. (Bratten, et al.,2013; Singh & Doliya, 2015; Glover et al 2017)

طبيعة المشكلة:

إن قضية مراجعة تقديرات (قياس) القيمة العادلة FVM لها تداعيات وتعقيدات هائلة وكبيرة لدرجة أن هيئة الرقابة المحاسبية علي الشركات العامة الامريكية (PCAOB) قد استجابت باصدار القسم AU 328 ، والذي يوفر التعليمات والمبادئ المرشدة والتي يجب الإعتماد عليها في عملية مراجعة قياس القيمة العادلة والافصاح عنها. (AU 328, AICPA 2003). كما أصبح دور المراجع في مراجعة قياس القيمة العادلة دوراً حكماً وبشكل متزايد مع دخول العديد من الادوات المالية والمنتجات المالية الاخرى ذات التنوع والتعقد الهائلين، والتي تمتلك خصائص تتوافق مع أهداف وإحتياجات قطاع كبير من المجتمع، ومن ثم فهناك حاجة لدراسة العلاقات المتبادلة بين العديد من المتغيرات والعوامل علي أساس علمي وثابت، وذلك لتعزيز مصداقية دور المراجع في عملية مراجعة قياس القيمة العادلة.

وفي هذا السياق يمكن أن يلعب النموذج الهيكلي المقترح دوراً بارزاً، بإعتباره تقنية قابلة للتكيف والإستخدام في مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك لتسهيل عملية إتخاذ القرار بصورة رشيدة وعلمية وتتسم بالشفافية في بيانات معقدة ومتعددة الأوجه، وهو ما يمكن تطبيقه علي موضوع الدراسة الحالية، حيث يتم تحديد المدخلات والعوامل والمتغيرات التي تدخل في عملية مراجعة قياس القيمة العادلة من خلال دراسة منهجية للدراسات والأدبيات السابقة، واستقصاء بعض الآراء للمتخصصين، وبعد ذلك يتم بناء شبكة العلاقات المتبادلة بينها وعرضها في نموذج.

هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة وتحليل العوامل المؤثرة علي مراجعة القيمة العادلة، واقتراح منهج نمذجة هيكلي للتفاعل بين هذه العوامل يتناسب ويتوافق مع متطلبات معايير المراجعة، واختبار مدى قبول شركات المحاسبة والمراجعة لهذا المقترح، بما يساهم في زيادة فعالية الدور الحكمي الذي يلعبه المراجع في مراجعة قياس القيمة العادلة.

أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية البحث من الناحية الأكاديمية - في حدود إطلاع الباحث - في أن الدراسات السابقة التي تناولت العوامل الخاصة بمراجعة القيمة العادلة، قد تناولتها بشكل منفرد، وبالتالي لم تتطرق إلي دراسة العلاقات بينها علي أساس علمي، بما يساهم في فهم أفضل لأبعاد القيمة العادلة، وتوضيح الصورة الكاملة لبيئة القيمة العادلة. ومن دوافع البحث أيضاً، محاولة المساهمة في اقتراح نموذج مقترح للعوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة بما يمكن من تخفيض المخاطر المرتبطة بالقيمة العادلة، ويدعم حكم وتقييم المراجع.

منهج البحث:

ينتهج الباحث المنهج الاستقرائي لإستقراء وتحليل ومسح الدراسات السابقة والإصدارات العلمية الحديثة في مجال محاسبة ومراجعة القيمة العادلة، والمنهج الاستنباطي والذي يعتمد علي استطلاع آراء عينة البحث من شركات المحاسبة والمراجعة حول مدى قبولهم للنموذج الهيكلي المقترح للعوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة.

فروض الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وتحقيقاً للهدف الأساسي لها، يركز الباحث علي اختبار ثلاثة فروض رئيسية، وذلك علي النحو التالي:

(1) الفرض الأول:

"ليس هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المنهج التقليدي للمراجعة وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة".

(2) الفرض الثاني:

"هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين منهج النمذجة الهيكلي المقترح، وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة".

(3) الفرض الثالث:

"ليس هناك ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين آراء المستجيبين (عينة الدراسة) عن ارتباط منهج النمذجة المقترح بتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة".

حدود البحث:

- **حدود موضوعية:** يقتصر هذا البحث علي تناول العوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة، ومحاولة التوصل إلي نموذج هيكلي مقترح لتحليل التفاعل بين تلك العوامل، فمن غير المرجح أن تكون هذه المجموعة هي كافة العوامل الموجودة.
- **حدود مكانية:** تم إجراء الدراسة التطبيقية وتوزيع قوائم الاستقصاء علي مفردات العينة والمستجيبين للقوائم داخل جمهورية مصر العربية. وبالتالي، لا يمكن استبعاد إدراج تصورات مختلفة في حالة التوسع وتغيير النتائج.

خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث فإنه يمكن تقسيم محتويات البحث على النحو التالي:

1- الإطار المفاهيمي لمراجعة قياس القيمة العادلة

2- تقييم الأدبيات السابقة وتحديد العوامل

3- الدراسة التطبيقية

4- النتائج والتوصيات

5- المراجع

1- الإطار المفاهيمي لمراجعة قياس القيمة العادلة

أصبحت مهام المراجعة أكثر تعقيداً بسبب الأحكام الذاتية والشخصية اللازمة ، وتحويل دور المراجع إلي دور حكمي بصورة متزايدة بالتزامن مع تعدد الأدوات المالية ذات التعقيد الهائل بما يستدعي التفاعل بين مزيد من درجات الحرية والإستقلالية والصلاحيات التي تزيد من فعالية هذا القرار الحكمي (Eilifsen et al.2019).

1-1 مفهوم القيمة العادلة

تعددت المفاهيم الخاصة بمقياس القيمة العادلة في معايير المحاسبة الأمريكية والدولية والمصرية، حيث عرف معيار المحاسبة الأمريكي SFAS.157 في الفقرة الخامسة القيمة العادلة علي أنها " السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أصل أو السعر الذي يمكن دفعه عند تحويل إلزام في معاملة منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس" (FASB, SFAS. 157, 2006, P. 6).

ويتضح من التعريف السابق أن القيمة العادلة تمثل سعر الخروج، الأمر الذي يتفق مع بعض الأصول المالية ولايتفق مع العديد من الأصول غير المالية حيث لا يوجد أسواق نشطة وبالتالي سوف تعتمد المنشأة في تقدير القيمة العادلة علي الحكم الشخصي والإفتراضات، الأمر الذي يمثل تحدي واضح أثناء مراجعة تلك التقديرات (AAA, 2005, P. 193).

وفي مايو 2011 أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS.13) بعنوان "قياس القيمة العادلة"، والذي عرف القيمة العادلة علي أنها "السعر الذي يتم الحصول عليه لبيع أصل أو دفعه مقابل تحويل إلزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس" (IFRS, London, UK, 2013. P234).

وعلى الرغم من أن هذا التعريف ينسجم مع التعريف الوارد في المعيار الأمريكي SFAS.157، إلا أنه لا يمكن اعتبارهما متقاربين تماماً بسبب الاختلاف بينهما في النواحي التالية :

- التعريف الوارد في المعيار (SFAS.157) ينص بشكل صريح على سعر الخروج (من وجهة نظر البائع)، في حين أن التعريف الوارد في المعيار (IFRS.13) لا ينص صراحة على سعر الخروج ولا سعر الدخول (من وجهة نظر المشتري).

• التعريف الوارد في المعيار (SFAS.157) يشير بشكل صريح إلى المشاركين في السوق، في حين أن المعيار (IFRS.13) يشير بشكل عام إلى طرفين عالمين وراغبين في معاملة بين طرفين مستقلين.

• بالنسبة للالتزامات، في المعيار (SFAS.157) يقوم على فكرة أن الالتزام ينقل (أي أن الالتزام يظل موجود)، في حين أن التعريف الوارد في المعيار (IFRS.13) يشير إلى المبلغ الذي تم من خلاله تسوية الالتزام.

أما بخصوص معايير المحاسبة المصرية، فإن الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب قرار وزير الإستثمار رقم 110 لسنة 2015 قد أصدرت معايير المحاسبة المصرية -والتي تم تعديلها بموجب قرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019- تضمنت ولأول مرة معيار خاص بقياس القيمة العادلة وهو معيار المحاسبة المصري رقم 45 بعنوان "قياس القيمة العادلة"، والذي يتوافق تماما مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS.13 في مفهوم وقياس القيمة العادلة (الوقائع المصرية، 2019، ص2) .

لم يقتصر تعريف القيمة العادلة علي ما قدمته الهيئات المهنية الشائعة والمعايير المتعارف عليها، حيث قدم الكثير من الأكاديميين وجهة نظرهم في هذا الشأن. حيث عرف القصاص (2015، ص 20) القيمة العادلة علي أنها "الثن الذي إتفق عليه الطرفان (البائع والمشتري) علي شراء الأصل أو سداد إلتزام، شرط أنهما يتمتعان بالحرية الكاملة والرغبة في التعامل وأن لا تكون هذه العملية تصفية أو بيعاً جبرياً".

ويري الغندور (2016، ص 50) أن القيمة العادلة هي "القيمة التبادلية التي يمكن الحصول عليها من بيع الأصول أو دفعها لتحويل الالتزامات أو تبادل حق ملكية ممنوح أو قياساً لقيمة منشأة قائمة لإتمام صفقة ويعبر ذلك عن رغبات مجموعة من الأطراف غير المرتبطين على علم بموضوع التبادل ولديهم رغبة في عقد الصفقة، ومطلعة على الحقائق المرتبطة بها من خلال معلومات متاحة بنفس القدر في تاريخ معين يمثل تاريخ القياس".

بينما أوضح Abiahu أنه يكمن تعريف القيمة العادلة على أنها السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس أي سعر الخروج (Abiahu, M.-F. C., et al, 2020).

كما أشار Sovaniski إلي أنه يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها "السعر الذي سيتم استلامه لأصل ، أو دفعه لنقل التزام ، في معاملة حالية بين المشاركين في السوق المرجعي للأصل أو الإلتزام" (Sovaniski, et al. 2021) .

تأسيساً علي ما تقدم يتبين أن مفهوم القيمة العادلة من وجهة نظر المعايير قد انصب تركيزه على الجانب السوقي لقياس القيمة العادلة، ومن ثم فإن تعريف القيمة العادلة يعد تعريفاً قاصراً نتيجة عدم وجود الكفاءة المثالية المشترطة في السوق. ويمكن القول بأن مفهوم القيمة العادلة يتكون من سعر الخروج الذي يعتمد على السوق، والأطراف الراغبة في إتمام المبادلة، والسوق المنظمة، والقيمة الملائمة للمعلومات المتاحة.

1-2 مخاطر مراجعة تقديرات القيمة العادلة

تمثل القيمة العادلة FairValue إعادة تقييم الأصول والإلتزامات غير المباعة علي أساس أسعار السوق وفقاً لأساس منتظم، وبالتالي فإن القيمة العادلة هي القيمة التي يحددها السوق، وليس من خلال التقارير المالية للشركة (Appah, Ebimobowei, 2018).

فالقيمة العادلة يمكن أن تكون مجالاً خصباً للتحيز الإداري سواء بقصد أو بدون قصد من خلال الافتراضات التي تقوم بها الإدارة، وكذلك المعالجات المحاسبية المعقدة أثناء القياس والإفصاح عن القيمة العادلة، الأمر الذي يستدعي بالضرورة الحاجة إلي مراجعة تقديرات القيمة العادلة للتحقق من أسلوب القياس المستخدم، ومدي معقولية الأسس التي يقوم عليها.

كما تتطلب تقديرات القيمة العادلة علي إتباع أسس قياس مختلفة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والإلتزامات المالية، الأمر الذي يجعل البيانات أكثر تقلباً في حالة عدم وجود سوق نشط، مما يفتح المجال لممارسات إدارة الأرباح والتلاعب بما يفيد ويخدم مصالح الإدارة، نظراً لتعدد العمليات واختلاط الطرق.

بالإضافة إلي إقتصار معايير المراجعة المرتبطة بالقيمة العادلة علي تقديم إرشادات عامة دون تقديم إرشادات تفصيلية ترشد الحكم الشخصي للمراجع، حيث تتفاقم مشاكل المراجعين بسبب تعقيد نماذج التقييم والتقدير اللازم في استخدام المدخلات والتقديرات التي لا يمكن التحقق منها، والتي تؤدي إلي زيادة عدم التأكد عند قياس القيمة العادلة للأصول والإلتزامات وترتبط باحتمالية التلاعب بالأرباح. وتشير هذه المخاوف بشأن مصداقية تقديرات القيمة العادلة إلي أن إفصاحات الإدارة تلعب دوراً مهماً في تقارير القيمة العادلة (Chen et al.2019).

- تأسيساً علي ما تقدم يتضح أن مخاطر مراجعة تقديرات القيمة العادلة تتمثل فيما يلي:
- صعوبة تحقق المراجعين من عدالة وكفاية الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة للأصول والالتزامات.
 - صعوبة حصول المراجع علي أدلة إثبات مناسبة وكافية خصوصاً في حالة عدم وجود سوق نشط أو عدم مناسبة الطرق الأخرى.
 - قد تؤدي إفصاحات العملاء المضللة أو التوقعات المفرطة في التفاؤل حول قياس القيمة العادلة إلى دعاوى قضائية وبالتالي تعرض المراجع إلي مخاطر السمعة والتقاضي.
 - القصور في معايير المراجعة وعدم إلزام القياس والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة.
 - صعوبة فهم المراجعين للنماذج المستخدمة في إعداد تقديرات القيمة العادلة والتي تستخدمها إدارات المنشآت.
 - ارتفاع تكلفة تطبيق المنشآت للقيمة العادلة نظراً لإعتماد النظم القائمة علي التكلفة التاريخية ومن ثم يتطلب الأمر إعادة برمجة النظام بالكامل.
 - عدم وجود قيود محددة في تصنيف الأدوات المالية للمنشآت ضمن المجموعات التي تنص عليها المعايير مما يترك المجال لتوجهات الإدارة.
 - صعوبة قدرة المراجعين علي تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية وإجراءات الإستجابة لها وخاصة في ظل المستوى الثالث للقياس.

2- تقييم الأدبيات السابقة وتحديد العوامل

1-2 تقييم الأدبيات السابقة:

حتى الآن، ركز البحث الأكاديمي والجهات التنظيمية بشكل كبير على تحديد التحديات التي يواجهها المراجعين عند مراجعة قياسات القيمة العادلة والحالات التي يبدو أن المراجعين لم يمتثلوا فيها لمعايير المراجعة. حيث تشير الأدبيات الموجودة، بما يتفق مع وجهات النظر التي يتبناها مجلس الاشراف المحاسبي علي الشركات العامة PCAOB، إلى أن أداء المراجع المعيب هو عامل رئيسي يساهم في تكرار أوجه القصور المبلغ عنها (Cannon and Bedard 2017; Griffith 2016; PCAOB 2012a, 2014b).

كما ركزت بعض الأبحاث أيضًا على استراتيجيات تحسين أداء المراجع بهدف تقليل أوجه القصور المبلغ عنها المتعلقة بمراجعة قياسات القيمة العادلة (FVMs, Joe, e.g., Vandervelde, and Wu 2017).

حيث يشير استمرار أوجه القصور المبلغ عنها في عمليات مراجعة قياسات القيمة العادلة FVMs إلى أن العوامل الكامنة وراء هذا الاتجاه قد تكون أكثر تعقيدًا ومتعددة الأبعاد مما اقترحتة الجهات التنظيمية والأبحاث الحالية سابقًا. (e.g., Glover et al. 2017)

وقد أوضحت دراسة Griffith أن المراجعين قد يميلون إلى الإفراط في الاعتماد على تأكيدات الإدارة وقد لا يأخذون في الاعتبار الأدلة المتناقضة بشكل مناسب (Griffith et al. 2015a).

كما أشارت دراسة Cannon and Bedard إلى أن تقييم مدى معقولية افتراضات الإدارة وطرق التقييم هي واحدة من أكثر التحديات التي يواجهها المراجعين بشكل متكرر عند مراجعة "قياس القيمة العادلة الصعبة للغاية" بحيث يبلغ المراجعين عن صعوبات في اقتراح تعديلات المراجعة (Cannon and Bedard. 2017).

وقد وجد Glover أن نقص بيانات السوق المتاحة عن قياسات القيمة العادلة غير المالية يجبر المراجعين على الاعتماد بشكل أكبر على افتراضات الإدارة وأن المعرفة غير الكافية للإدارة فيما يتعلق بعملية التقييم تمثل تحديات كبيرة للمراجعين عند مراجعة قياس القيمة العادلة (Glover et al. 2017).

كما أوضح Kim أن المراجعين يظهرون مستويات أعلى من الشك المهني عندما يقومون بتبرير عملية الحكم على التقديرات بدلاً من الحكم على النتائج (Kim and troman. 2015).

وتشير العديد من الأبحاث إلى أن بعض المراجعين يفتقرون إلى المعرفة والخبرة اللازمين لفهم وتقييم مدخلات التقييم المعقدة والنماذج، مما قد يؤدي إلى ضعف أداء المراجع بسبب الاعتماد المفرط على عمل المتخصصين. (e.g. Joe et al. 2017)

ويسلط البعض الضوء على عدم التأكد في التقدير الذي يمكن أن يوجد في البيانات المالية حيث ذكر البعض أن المراجعين والمستثمرين يعتقدون أن عدم التأكد في التقدير يؤثر على قدرة المراجعين على توفير المستوى المطلوب من التأكد. (Christensen, Glover, Omer and Shelley 2015)

كما تشير ابحاث المتخصصين أيضًا إلى أن آراء الخبراء وأحكامهم غالبًا ما تتشكل من خلال مصالحهم الشخصية المباشرة أو مصالح الآخرين الذين يدفعون لهم أو يكافئونهم أو انتماءاتهم المؤسسية. وبالتالي، قد تكون آراء الخبراء متحيزة ومدفوعة بمصالحهم الذاتية ويمكن أن تؤدي إلى اختيار أو تركيز الأدلة التي تدعم آرائهم. (e.g Dirsmith, Covalski, and Samuel 2015)

كما أوضحت دراسة cannon and Bedard أن المراجعين يحاولون الحد من عدم التأكد في التقدير من خلال تطبيق إجراءات المراجعة وطلب رأي المتخصصين في التقييم، بما يتوافق مع معايير المراجعة، وكذلك مع البحث حول صنع القرار في ظل عدم التأكد يلاحظ أنه في الوضع التنظيمي والقانوني الحالي، أن المهمة التي يواجهها المراجعين في إثبات هذه التقييمات غير المؤكدة بطبيعتها صعبة ومعقدة وغير منظمة (cannon and Bedard. 2017).

نتيجة لذلك ، ليس من المستغرب أن يعتمد كل من الإدارة والمراجعين على المتخصصين لتقييم ومراجعة قياسات القيمة العادلة (Hux, 2017; Sellhorn & Stier, 2019).

ففي حين أن اعتماد المراجعين على المتخصصين قد حظي باهتمام بحثي كبير، فقد بحثت دراسات قليلة في التفاعلات بين المتخصصين والإدارة، والعقبات الأساسية التي تحول دون اعتماد المراجعين على الأدلة التي أعدها المتخصصين (Hux, 2017).

كما أشارت دراسة Kyrre إلى تأثير استخدام الإدارة للمتخصصين على موثوقية قياسات القيمة العادلة، حيث يمكن للمتخصصين العمل كمراقبين وتزويد الإدارة بفرصة أقل للتعامل مع قياسات القيمة العادلة فمن المرجح أن يكون هذا هو الحال إذا تم إشراك المتخصصين، بدلاً من توظيفهم من قبل الإدارة/الشركة لتقليل تكاليف الوكالة (Kyrre, 2020).

وقد قامت دراسة Chen بفحص ما إذا كان الإفصاح عن قياس القيمة العادلة للشهرة مرتبطاً بأتعاب المراجعة، وقد وجدوا أن المراجعين يقومون بزيادة أتعاب المراجعة للتعويض عن الخسائر المحتملة بسبب مخاطر السمعة والنقاضي والتي يفترضونها بسبب الإفصاحات المضللة المحتملة (Chen et al.2019).

تأسيساً علي ما تقدم يتضح أن الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة لم تتناول كافة العوامل بصورة مجمعة، ولم تراعي أيضاً العلاقات فيما بين العوامل ومدى التداخل بينها في التأثير علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة، كما أنها لم تتطرق إلي نموذج هيكلي محدد لكافة العوامل والعلاقات بينها وتأثيرها علي عملية مراجعة قياس القيمة العادلة، وهو ما تسعى الدراسة الحالية للوصول إليه من خلال القسم التالي.

2-2 العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة:

وفقاً لطبيعة القيمة العادلة وأساليبها ومداخلها، وبناءً علي المخاطر المتعلقة بمراجعة تقديرات القيمة العادلة، يمكن لنا بعد إستقراء ما سبق عرضه أن نقف علي ما توصلت إليه الأدبيات السابقة من العوامل التي تؤثر علي مراجعة تقديرات القيمة العادلة في العوامل التالية، والتي تمثل الوضع الحالي لدراسة العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة:

(1) خبراء التقييم (التقدير) Valuation Specialists :

في المراجعة يقصد بالمختص هو أي فرد أو منشأة لديها الخبرة والمعرفة في مجال معين بإستثناء المراجعة، فقد أدى التعقيد الذي ينطوي عليه قياس وتقدير القيمة العادلة وما يرتبط بها من عدم تأكد إلي ضرورة إشراك متخصصين في التقدير والتقييم يتمتعون بمستويات عالية من الخبرة والمعرفة في النواحي المتعلقة بتقديرات القيمة العادلة (AICPA, 2003).

وتؤثر مخرجات هؤلاء المتخصصين تأثيراً مباشراً وبشكل ملحوظ علي قرارات المراجعين ومستوي اهتمامهم تجاه الإنحياز والانحراف في التقديرات وبالإعتماد عليهم (بأقل قدر كافي) فإن خبراء التقدير قد يلعبون دور هام للغاية في مراجعة تقديرات القيمة العادلة، ومع ذلك هناك دليل علي أن هناك إعتماد متزايد من المراجعين علي هؤلاء الخبراء (Glover et al. 2015).

(2) الشك المهني Professional Skepticism :

الشك المهني هو سلوك يتضمن عقل لديه حب استطلاع واستفسار ولديه نزعة إنتقادية في تقدير وتقييم دليل المراجعة (AICPA, 1972).

هذا وتؤكد معايير (PCAOB, 2012, 2013) وكذلك الأبحاث الأكاديمية علي الحاجة إلي درجة عالية من الشك المهني في مراجعة تقديرات القيمة العادلة، وتشير إلي أنها جوهرية لجودة وسلامة عملية المراجعة، ومع ذلك فإن غالبية المراجعين قد فشلوا في استخدام المستوي المناسب من الشك المهني في مراجعة القيمة العادلة (Backof, 2014).

(3) أتعاب المراجعة Audit Fees :

يمكن وصف أتعاب المراجعة علي أنها التعويض المادي الذي يتلقاه المراجع من العميل مقابل خدمات المراجعة التي تم تأديتها (Doliya & Singh, 2015) . وعلي الرغم من قلة الأبحاث التي تربط بين أتعاب المراجعة والقيمة العادلة إلا أن دراسة Ettredge قد أكدت علي وجود علاقة معنوية إيجابية بين القيمة العادلة وأتعاب المراجعة (Ettredge, 2014) .

(4) عدم التأكد في التقدير Estimation Uncertainty :

إن عدم التأكد الملازم لتقديرات القيمة العادلة هو سمة رئيسية لنظام تقرير قياس القيمة العادلة نظراً لطبيعة ومنهجية التقديرات، أضف إلي ذلك إجبار المراجع علي الإعتماد علي تقديرات وافتراسات الإدارة كجزء من المدخلات للتحقق من القيمة العادلة، وهذه الافتراضات ذات طابع شخصي مما يجعل من الصعب جداً علي المراجع التوصل إلي نتائج دقيقة لتقديرات القيمة العادلة.

ويعتبر المستوي الثالث للتقييم والخاص بإفتراسات الإدارة هو أصعب المستويات لأنه يتضمن أعلي درجات من عدم التأكد نظراً لأنها تعتمد بشكل مطلق علي تقديرات الإدارة وما تختاره من نماذج وأسعار ومعدلات خصم ومدخلات، وأن أي تغير في هذه النماذج أو المدخلات ولو بسيط يصاحبه تغيرات قد تزيد عن الأصفاف في القيم المحاسبية التي يتم تقديرها. (Lin Liao et al., 2020).

(5) تحيز الإدارة Managerial Bias :

إن إفتراسات الإدارة التي تعتمد عليها عملية المراجعة كثيراً، عادةً ما تكون غير موضوعية، وهو ما يفتح المجال للعديد من الفرص للتلاعب الإداري وبالتالي من الطبيعي أن أي تحيز إداري في المدخلات للمراجع سوف يمر إلي النتائج النهائية لتقديرات القيمة العادلة، بغض النظر عما إذا كانت مقصودة أو غير مقصودة.

فإذا كان هناك اتفاق عام علي أن الأرباح المحاسبية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق هي أفضل مقياس لأداء الشركات، إلا أن الإدارة قد تسعى استخدام الحرية الممنوحة لها في تطبيق الأسس، مما يترتب عليه أن يصبح رقم الأرباح المحددة وفقاً لهذا الأساس غير جيد وغير معبر عن حقيقة أداء الشركة، وهو ما يعرف في الفكر المحاسبي بإدارة الأرباح. (مبارك، 2010).

(6) دور الهيئات التنظيمية Role of Regulators :

الهيكل التنظيمي للدولة ككل يؤثر وبصورة كبيرة علي جودة المراجعة، ففي أعقاب الأزمة الإقتصادية 2008-2009 تحسنت مستويات الإمتثال للمراجعة بشكل كبير بسبب الإشراف الصارم للجنة الأوراق المالية والبورصات، والآثار الرادعة لإيقاف شركة آرثر أندرسون (مراجع شركة إنرون)، مع العقوبات والإجراءات التأديبية التي فرضت علي بعض موظفيها المحترفين (Hughs & Tett, 2008).

(7) غموض المعايير Standards Ambiguity :

تؤكد التقارير الرقابية الصادرة عن هيئة الرقابة المحاسبية علي الشركات العامة الأمريكية PCAOB علي أن معايير المراجعة المتعلقة بالقيمة العادلة غامضة بعض الشيء، وفي كثير من الحالات يترك اعتماد المعايير كلياً إلي تقدير المراجع، علي سبيل المثال يمكن مراجعة تدهور الشهرة بموجب الإصدار AU 328 أو الإصدار AU 342 ، وتشكل هذه الأحكام التقديرية عائقاً خطيراً أمام المراجع لتقديم تأكيدات المراجعة المرتبطة بمراجعة القيمة العادلة (Christensen, et al, 2013).

(8) تعقد تقديرات القيمة العادلة FVM Complexity :

يكن التعقيد في تقديرات القيمة العادلة ومقاييسها في التعريفات وطريقة القياس، ومن أهم أسبابه إفتراضات الإدارة ونقص البيانات المتاحة وعدم التأكد، وتشمل مجالات المحاسبة الأكثر تعقيداً المحاسبة عن المشتقات المالية والأصول غير الملموسة والمحاسبة عن الشهرة. Cannon and Bedard, 2017)

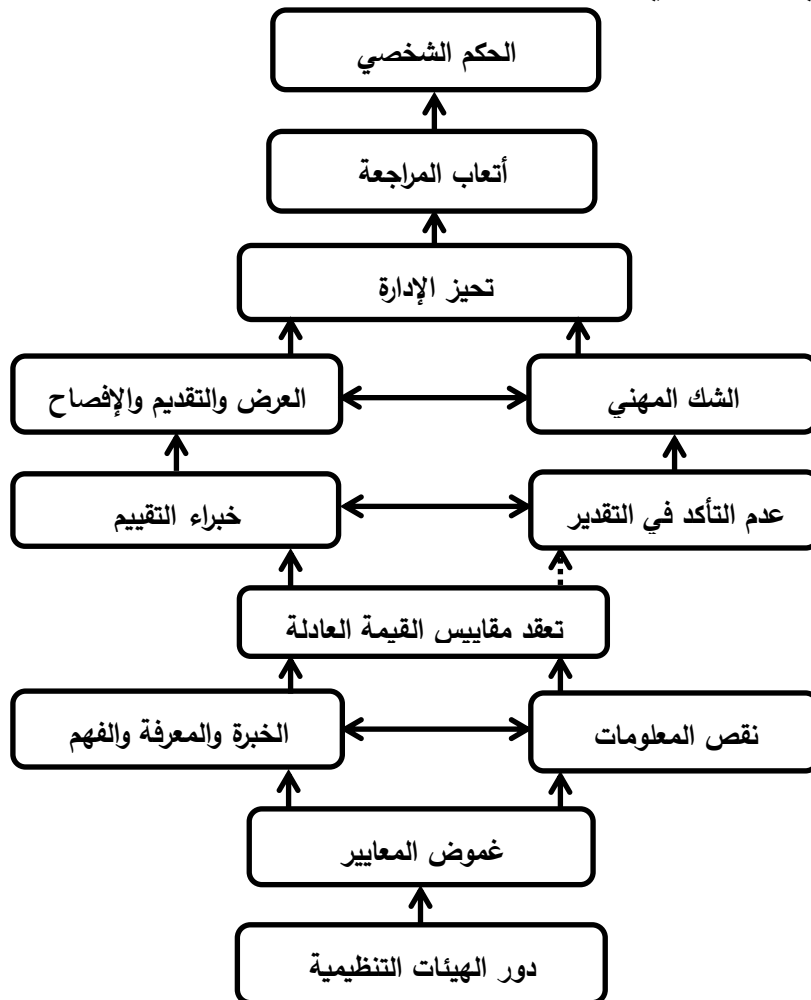
ويظهر التعقيد في المراجعة بشكل ملحوظ في بيئة القيمة العادلة ويمكن تحليله من وجهات نظر مختلفة، ويظهر بشكل أساسي بسبب ثلاثة عوامل حاسمة لعملية الحكم علي التقديرات وهي البيئة والمهمة والشخصية.

(9) المعرفة والإدراك الكامل Knowledge and Understanding :

الفهم والإدراك الكامل لعملية مراجعة القيمة العادلة أمر ضروري للمراجعين، ويجب علي المراجعين أن لا ينصب تركيزهم فقط علي الإفتراضات النهائية، بل يجب أن يفهموا عملية إشتقاق الإفتراض (AICPA 2003) . كما أن الإفتقار إلي الخبرة الكافية لتنفيذ فلسفة القيمة العادلة واضح جداً خصوصاً في الدول النامية (Kumarasiri and Fisher 2011) .

(10) العرض والتقديم والإفصاح : Presentation and Format

تؤثر إفتراضات القيمة العادلة المتنوعة ذات المستوي الشخصي، تأثيراً سلبياً علي الهدف من المعلومات التي تظهر في القوائم المالية، حيث يصبح من الصعب علي المستخدمين فهم الموقف الفعلي للشركة بسبب كم الإفصاحات الإضافية الكبيرة التي فرضها كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي FASB و مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB . (Clor-Proell, Proell, and Warfield, 2014) تأسيساً علي العرض السابق للعوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة وفقاً للإطار المفاهيمي، والمخاطر المصاحبة لها يمكن أن يظهر النموذج الهيكلي المقترح في الشكل التالي:



شكل رقم (1/2/2) نموذج تحليل التفاعل للعوامل المؤثرة علي مراجعة القيمة العادلة

3- الدراسة التطبيقية

3-1 تصميم الدراسة التطبيقية:

أولاً: تحديد مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية: يتمثل مجتمع الدراسة في كل من، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، المراجعين الخارجيين، الجهاز المركزي للمحاسبات، الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الهيئات التنظيمية والرقابية.

$$n = \frac{z^2 p(1-p)}{e^2}$$

وقد تم تحديد حجم العينة طبقاً للمعادلة التالية:

حيث أن: Z = الدرجات المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 95%، وهو مستوى الثقة المستخدم في البحوث الاجتماعية، والدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الثقة 95% = 1.96، P = نسبة الذين تتوفر فيهم الخاصية موضوع الدراسة في مجتمع الدراسة 50%، $(1-P)$ = نسبة الذين لا تتوفر فيهم الخاصية موضوع الدراسة في مجتمع الدراسة 50%، e = مقدار الخطأ المسموح به عند التقدير وهو 5% ويمثل نسبة الخطأ المسموح به في البحوث الاجتماعية، n = حجم العينة. وبتطبيق المعادلة، وجد أن حجم العينة يساوي 160 مفردة موزعة على مجتمع الدراسة.

ثانياً: أسلوب جمع البيانات: تم من خلال استخدام قائمة استقصاء، وذلك على النحو التالي: تم إعداد قائمة الاستقصاء باستخدام مقياس Likert المكون من خمس فئات متساوية.

جدول (1/3): درجات مقياس Likert الخماسي

الاتجاه	الفئة
تميل الإجابات إلى غير موافق على الإطلاق.	1 - 1.80
تميل الإجابات إلى غير موافق إلى حد ما.	1.81 - 2.60
تميل الإجابات إلى موافق.	2.61 - 3.40
تميل الإجابات إلى موافق بدرجة كبيرة.	3.41 - 4.20
تميل الإجابات إلى موافق على تماماً.	4.21 - 5

جدول (2/3): نسب الاستجابة للاستقصاء

فئات الدراسة	عدد القوائم المرسله	عدد القوائم الواردة	نسبة الاستجابة
المراجعون الخارجيون	60	50	83%
أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة والمراجعة.	50	45	90%
الشركات المسجلة بالبورصة.	30	20	66%
الهيئات الرقابية والتنظيمية	30	15	50%
الجهاز المركزي للمحاسبات	40	30	75%
اجمالي عينة الدراسة.	210	160	76%

3-2 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:

بعد مراجعة وتصنيف استمارات الاستقصاء المستلمة، فقد تم توكيد (ترميز) الأسئلة، وإدخال إجاباتها على الحاسب الآلي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي The Statistical Package For the Social sciences (SPSS)، الإصدار 26.

3-2-1 اختبار صحة الفرض البحثي الأول:

وينص الفرض الأول علي: "ليس هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المنهج التقليدي للمراجعة وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة على مراجعة قياس القيمة العادلة".

أ- ترتيب العوامل المؤثرة على عملية مراجعة قياس القيمة العادلة:

جدول (6/3): الإحصاء الوصفي لترتيب العوامل المؤثرة على عملية مراجعة قياس القيمة العادلة

الترتيب	معامل الاختلاف المعياري	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
3	20.04%	0.836	4.18	1- المعرفة والفهم وخبرة مراقب الحسابات.
4	22.15%	0.904	4.08	2- تعقد قياس القيمة العادلة.
7	23.05%	0.950	4.12	3- العرض والإفصاح للقيمة العادلة.
8	23.30%	0.944	4.05	4- الخبراء ومتخصصوا التقييم.
11	24.73%	0.962	3.89	5- التحيز الإداري في القوائم المالية.
5	22.52%	0.883	3.92	6- عدم تأكد تقديرات القيمة العادلة.
1	18.87%	0.772	4.09	7- دور المنظمين والرقابة.
2	19.79%	0.778	3.93	8- غموض المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.
6	22.81%	0.915	4.01	9- مستوى الشك المهني لمراقب الحسابات.
12	24.94%	0.888	3.56	10- أتعاب عملية المراجعة.
9	23.73%	0.864	3.64	11- الحكم الشخصي لمراقب الحسابات.
10	24.22%	0.952	3.93	12- نقص البيانات بالمجالات المحاسبية المعقدة.

ب- اختبار صحة الفرض الأول باستخدام "ت" لعينة واحدة One Sample T-Test:

جدول (7/3): اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق بين عينة الدراسة ومعلمة المجتمع

عبارات المحور	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة "ت" المحسوبة
ينبغي علي المراجع فهم عمليات المنشأة وبيئتها متضمناً نظام الرقابة الداخلية وتقييم مخاطر التحريف الجوهري (المخاطر المتأصلة، ومخاطر الرقابة) عند مراجعة قياس القيمة العادلة.	4.09	0.059	***11.823
ينبغي أن يقوم المراجع بفهم وتقييم إطار المعايير المالية المطبق متضمناً القياس والإفصاح عن القيمة العادلة .	3.79	0.065	***6.038
يفضل إعتداد المراجع علي عمل متخصصوا وخبراء التقييم عند تخطيط وتنفيذ مراجعة قياس القيمة العادلة في الحالات الملائمة.	3.99	0.080	***7.418
ينبغي علي المراجع تصميم وأداء إجراءات مراجعة كافية للإستجابة لمخاطر التحريفات الهامة عند مراجعة تقديرات قياس القيمة العادلة .	4.03	0.062	***10.231
يجب أن يمارس المراجع نزعة الشك المهني عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة عند إجراء المناقشات والإستفسارات مع الإدارة.	3.85	0.082	***5.498
يمكن أن تزداد أتعاب عملية المراجعة، كلما زاد مستوى التعقيد والمخاطر المصاحبة لتقديرات القيمة العادلة.	3.79	0.074	***5.209
يجب أن يراعي المراجع إرتباط عدم التأكد في التقدير بذاتية المدخلات التي تعتمد عليها الإدارة والتي تختلف باختلاف مستويات قياس القيمة العادلة .	4.04	0.059	***10.853
هناك علاقة إرتباط في الترتيب النسبي للعوامل المؤثرة بنتائج مخرجات نموذج مراجعة قياس القيمة العادلة لعدم هيكلة كافة العوامل في ترتيب محدد .	4.19	0.063	***12.414
هناك حاجة لتطوير المنهج التقليدي لمراجعة قياس القيمة العادلة لضرورة تحليل التفاعل بين العوامل، لزيادة جودة حكم المراجع وتعزيز كفاءة وفعالية عملية المراجعة .	4.06	0.072	***9.219
المتوسط العام	3.98	0.035	***16.378
(***) تشير إلى مستوى دلالة احصائية عند أقل من (0.001)			

ويتضح من خلال الجدول السابق، صحة الفرض البحثي الأول الذي ينص على "ليس هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين المنهج التقليدي للمراجعة وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة"

3-2-2 اختبار صحة الفرض البحثي الثاني:

ينص الفرض الثاني علي "هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين منهج النمذجة الهيكلي المقترح، وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة".

اختبار صحة الفرض الثاني باستخدام "ت" لعينة واحدة One Sample T-Test:

جدول (8/3): اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق بين عينة الدراسة ومعلمة المجتمع

عبارات المحور	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	قيمة "ت" المحسوبة
هناك تأثير لعامل المعرفة والفهم علي تعقد قياس القيمة العادلة، الذي يؤثر بدوره علي مدي الحاجة لخبراء ومتخصصوا التقييم.	3.96	0.068	***8.213
يساعد الإستخدام المنظم والحكيم للخبراء ومتخصصوا التقييم علي تخفيض عدم تأكد التقدير في مراجعة قياس القيمة العادلة.	3.75	0.078	***4.498
توجد علاقة ارتباط متبادلة بين عاملي العرض والإفصاح ومستوي الشك المهني، تؤثر علي مستوي التحيز الإداري في القوائم المالية.	3.91	0.059	***8.531
توجد علاقة مباشرة بين عدم تأكد التقدير وتعقد قياس القيمة العادلة، بإعتبارها تعكس الطبيعة الجوهرية لقياس القيمة العادلة ومدخلات الإدارة المتعلقة بها.	3.96	0.067	***8.358
تؤدي العلاقة الهيكلية بين عملية مراجعة قياس القيمة العادلة وغموض المعايير إلي مساعدة المراجع علي إيجاد الحالات غير العادية، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية.	4.19	0.065	***12.239
هناك علاقة بين الحاجة الضرورية لعامل الشك المهني في مراجعة قياسات القيمة العادلة، وفشل غالبية المراجعين في إستخدام المستوي المناسب علي المستوي العملي.	3.96	0.064	***8.723
توجد علاقة ارتباط محدودة بين أتعاب المراجعة ومراجعة قياس القيمة العادلة، علي الرغم من وجود مؤشرات ايجابية بين المتغيرين.	3.89	0.067	***7.402
تؤدي العلاقة بين عامل عدم التأكد المتأصل في تقديرات القيمة العادلة وتقديرات الإدارة الذاتية إلي صعوبة توصل المراجع لنتائج دقيقة لمراجعة قياساتها.	3.95	0.086	***6.405
يؤثر عامل غموض معايير قياسات القيمة العادلة ومراجعتها (علي سبيل المثال معايير اضمحلال الشهرة والأصول غير الملموسة) وتقديرات الإدارة، علي فاعلية الحكم المهني ومنهجية المراجع في مراجعة القيمة العادلة (مخاطر تحيز المراجع).	3.74	0.064	***5.305
هناك علاقة ارتباط بين عامل العرض والإفصاح للقيمة العادلة والتقديرات الذاتية، وهدف القوائم المالية وصعوبة فهم المستخدمين المعنيين للإفصاحات الإضافية التي يجب ادراجها وفقاً للمعايير.	3.66	0.081	***3.171
يؤدي عامل زيادة دور المنظمين الرقابي من حيث العقوبات والتأديب، إلي تحسين مستويات إمتثال المراجعين لجودة مراجعة قياسات القيمة العادلة.	4.06	0.072	***9.163
هناك علاقة في الترتيب الهيكلي الهرمي للعوامل الرئيسية المؤثرة علي نتائج مخرجات نموذج مراجعة قياس القيمة العادلة وفقاً لمنهج النمذجة المقترح.	4.01	0.070	***8.774
يمكن أن يؤدي تحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة، إلي زيادة كفاءتها وفعاليتها.	3.84	0.078	***5.591
المتوسط العام	3.91	0.036	***14.034
(***) تشير إلى مستوى دلالة إحصائية عند أقل من (0.001)			

ويتضح من خلال الجدول السابق، صحة الفرض البحثي الثاني الذي ينص على أن "هناك علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين منهج النمذجة الهيكلي المقترح، وتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة"

3-2-3 اختبار صحة الفرض البحثي الثالث:

ينص الفرض الثالث علي "ليس هناك ارتباط معنوي ذو دلالة إحصائية بين آراء المستجيبين (عينة الدراسة) عن ارتباط منهج النمذجة المقترح بتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة".

1- اختبار مدى اتفاق استجابات مفردات عينة البحث، فيما يتعلق بالمحور الثاني:

جدول (9/3): اختبار "ت" لقياس معنوية الفروق لقياس مدى اتفاق الاستجابات

المحور	عينة البحث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" المحسوبة	القرار	
					الدالة	مستوى المعنوية
إرتباط منهج النمذجة المقترح بتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة	المراجعين	4.09	0.535	13.990	دالة	0.000
	الشركات	4.06	0.229	12.888	دالة	0.000
	الجهاز المركزي للمحاسبات	3.79	0.505	4.224	دالة	0.000
	أعضاء هيئة التدريس	3.83	0.526	5.449	دالة	0.000
	الهيئات الرقابية والتنظيمية	3.72	0.453	3.421	دالة	0.020

يتضح من الجدول السابق، رفض الفرض الثالث للبحث فيما يتعلق بالمحور الثاني. حيث تبين وجود ارتباط معنوي ذو دلالة واتفاق بين آراء المستجيبين (عينة الدراسة) فيما يتعلق بإرتباط منهج النمذجة المقترح بتحليل التفاعل بين العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة. الأمر الذي يؤكد علي أهمية وجود مثل هذا النموذج.

4- النتائج والتوصيات

4-1 توصلت الدراسة النظرية الى عدة نتائج أهمها :

أن هناك ندرة في الأدبيات التي تناولت تحليل متكامل للعوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة علي المستوى المحلي تحديداً، وقد يرجع ذلك إلى إستخدام التقديرات الشخصية نتيجة لعدم وجود أسواق نشطة منظمة، حيث تناولت الأدبيات بعض تلك العوامل بصورة غير متكاملة، علاوة علي أن معايير المراجعة لم توفر معظمها توجيهاً تفصيلياً عن مراجعة أنواع محددة من تقديرات القيمة العادلة، وإنما إكتفت بإعطاء توجيهاً عاماً حول فهم العمل الذي تقوم به إدارة المنشأة لتطوير تقديرات القيمة العادلة وتقييم ما إذا كان القياس يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة.

4-2 توصلت الدراسة التطبيقية إلى عدة نتائج وهي :

صحة الفرض البحثي الأول والثاني للدراسة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي أوضحت أن مراجعة قياس القيمة العادلة يكتنفها الكثير من الصعوبات والمخاطر، والتي عملت علي توفير نموذج هيكلي للعوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة، إلا أن الأدبيات السابقة في المنهج الهيكلي الحالي لم تسلط الضوء علي العلاقات المتبادلة لتحليل التفاعل بين تلك العوامل متجمعة بالصورة الكافية. كما أن هناك علاقة في الترتيب النسبي للعوامل الرئيسية المؤثرة علي نتائج مخرجات نموذج مراجعة قياسات القيمة العادلة (دور المنظمين ثم غموض المعايير في بداية الترتيب، والحكم الشخصي ثم أتعاب المراجعة في مؤخرة الترتيب).

4-3 التوصيات: في ضوء طبيعة البحث وأهميته، والأهداف التي يسعى لتحقيقها والنتائج التي توصل إليها، تتمثل التوصيات التي يوصي بها الباحث في الآتي:

- ضرورة تطوير القرارات الوزارية والحكومية من معايير وقوانين ولوائح، وذلك لمواكبة الأحداث والتطورات العالمية، فعلي الرغم من المساعي الدولية للتطوير وإعادة تنظيم المعايير الدولية والأمريكية للمراجعة بالإعتماد علي معيار عام يشمل مراجعة التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة، إلا أنه مازال المشرع المصري يعتمد علي معيارين 540 و 545.
- هناك حاجة لمزيد من الدراسات والبحوث التي تتناول بشكل مستقل أثر كل نوع من أنواع العوامل المؤثرة علي مراجعة قياس القيمة العادلة في تحسين أداء مراقب الحسابات والحد من ممارسات الفساد.

5- مراجع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية:

(أ) الدوريات:

1. مبارك، الرفاعي إبراهيم. (2010)، "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية علي البيئة السعودية" - مجلة جامعة الملك سعود: الاقتصاد والتجارة - 2010م.

(ب) الرسائل العلمية:

1. الغندور، محمد مصطفى عطية. (2016)، "إطار مقترح لتحقيق التكامل بين إدارة التكلفة وحوكمة الشركات بهدف قياس القيمة العادلة للمنشأة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص 50 .
2. القصاص، أحمد محمد سليم. (2015)، "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تقييم مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية مع دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

(ج) مصادر أخرى:

1. قرار وزيرة الإستثمار والتعاون الدولي رقم 69 لسنة 2019 بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم 110 لسنة 2015 ، ملحق جريدة الوقائع المصرية، ع 81 تابع (أ) بتاريخ: 7 ابريل 2019 ، ص 2 .
2. معايير المحاسبة المصرية المعدلة. (2015)، ملحق جريدة الوقائع المصرية، ع 158 تابع (أ) بتاريخ: يوليو 2015، وزارة الاستثمار، قرار وزير الاستثمار رقم 110.
3. معيار المراجعة المصري رقم (545)، "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها"، قرار وزير الإستثمار رقم 166 لعام 2008.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(A) Periodical:

1. Abiahu, M.-F. C., Udeh, N. F., Okegbe, T. O., & Eneh, O. M. (2020). "Fair Value Accounting and Reporting, and Firm Value: Evidence from Quoted Deposit Money Banks in Nigeria". **Asian Journal of Economics, Business and Accounting**, 17(1), 46-53.
2. Appah, Ebimobowei & Ogiriki, Tonye, (2018), "Fair value Accounting and challenges of Audit Practice in Nigeria", **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.9, No.14, PP.16:24.
3. Backof, A. G., J. M. Thayer, and T. Carpenter. (2014). **Auditing Complex Estimates: Management-Provided Evidence and Auditors' Consideration of Inconsistent Evidence**. Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=42279138
4. Bratten, B., L. M. Gaynor, L. McDaniel, N. R. Montague, and G. E. Sierra. (2013). The audit of fair values and other estimates: The effects of underlying environmental, task, and auditor-specific factors. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 31: 127–146.
5. Cannon, N. H., and J. C. Bedard. (2017). **Auditing Challenging Fair Value Measurements: Evidence from the Field**. American Accounting Association. The Accounting Review. Vol. 92, No. 4, pp. 81-114.
6. Chen, Vincent and Keung, Edmund C. and Lin, I-Min, (2019), "Disclosure of Fair Value Measurement in Goodwill Impairment Test and Audit Fees" Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3150146>
7. Christensen, B. E., S. M. Glover, T. C. Omer, and M. K. Shelley ,(2015). Understanding audit quality: Insights from audit professionals and investors. **Contemporary Accounting Research** 33(4):1648-1684.
8. Clor-Proell, S. M., C. A. Proell, and T. D. Warfield. (2014). **The effects of presentation salience and measurement subjectivity on nonprofessional investors' fair value judgments**. *Contemporary Accounting Research* 31 (1): 45–66.
9. Dirsmith, M. W., M.A. Covalleski, and S. Samuel. (2015). On being professional in the 21st century: An empirically informed essay. **Auditing: A Journal of Practice and Theory** 34 (2): 167-200.

10. Ettredge, M. L., Y. Xu, and H. S. Yi. (2014). **Fair value measurements and audit fees: Evidence from the banking industry**. Auditing: A Journal of Practice & Theory 33 (3): 33–58
11. Eilifsen, Aasmund and Hamilton, Erin and Messier Jr, William F. (2019), **The Importance of Quantifying Uncertainty: Examining the Effects of Sensitivity Analysis and Audit Materiality Disclosures on Investors' Judgments and Decisions** (March 22, 2019). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3358581>
12. Glover, S. M., M. H. Taylor, and Y.-J. Wu. (2017) a. **Mind the Gap: Why do Experts Disagree on the Sufficiency of Audit Evidence Supporting Complex Fair Value Measurements?** Available at: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=42504521.
13. Griffith, E. E., J. S. Hammersley, and K. Kadous. (2015) a. Audits of complex estimates as verification of management numbers: How institutional pressures shape practice. **Contemporary Accounting Research** 32 (3): 833–863.
14. Hughes, J., and G. Tett. (2008). **An unforgiving eye: Bankers cry foul over fair value accounting**. Financial Times (March 13): 14.
15. Hux, C. T. (2017). Use of specialists on audit engagements: A research synthesis and directions for future research. **Journal of Accounting Literature**, 39, 23-51.
16. Joe, J. R., S. D. Vandervelde, and Y. Wu. (2017). Use of high quantification evidence in fair value audits: Do auditors stay in their comfort zone? **The Accounting Review** 92 (5): 89 – 116.
17. Kim, S., and K. T. Trotman. (2015). The comparative effect of process and outcome accountability in enhancing professional skepticism. **Accounting & Finance** 55, (4). PP: 1015-1040.
18. Kumarasiri, J., and R. Fisher. (2011). **Auditors' perceptions of fair-value accounting: Developing country evidence**. International Journal of Auditing 15 (1): 66–87.
19. Lin Liao, Daifei Yao, Helen Kang, Richard D. Morris. (2020). "The impact of legal efficacy on value relevance of the three-level fair value measurement hierarchy", **Pacific-Basin Finance Journal**, Vol 59 (2020), 101-259.
20. Sellhorn, T., & Stier, C. (2019). Fair value measurement for long-lived operating assets: Research evidence. **European Accounting Review**, 28(3), 573-603.

21. Singh, J.P. and Doliya, P., (2015), "On the audit of fair value measurements", **Economic Horizons**, Vol.17 (1), PP. 61:71.
22. Sovaniski, Tim and Mohd Ali, Badruldeen and Kumar, Alisha. (2021), "Auditing the Fair Value" (February 25, 2021). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=3794430>

(B) Others:

1. American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). (2003). **Auditing Fair Value Measurements and Disclosures**. AU Section 328. New York, NY: AICPA.
2. Financial Accounting Standards Board (FASB), (2006), Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No.157: "**Fair Value Measurements**", Available at: <http://www.fasb.org/jsp/FASB/Page/PreCodSectionPage&cid>
3. International Financial Reporting Standards (IFRS), (2013). IASCF, London, 2013. P234.
4. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). (2017) c. **Proposed auditing standard – Auditing accounting estimates, including fair value measurements and proposed amendments to PCAOB auditing standards**. Washington, DC: PCAOB.